

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريخ الفكر السياسي

السنة: أولى ليسانس علوم سياسية

الأستاذ: عمر بكيري

المحاضرة الثالثة: الفكر السياسي الإغريقي القديم

مقدمة:

يرجع الفضل الأكبر في عملية انتقال الفكر الإنساني من الفكر الأسطوري إلى الفكر العقلاني إلى الإغريق الذين سجلوا هذه القفزة النوعية في النصف الثاني من الألف الأول قبل الميلاد، كما يعود إليه الفضل في تطوير العمل السياسي و ممارسة الديمقراطية، فلا يمكن الإنكار بأنهم من استحدثوا و سنوا مصطلحات تدل عليها فكلمة السياسة مثلا مشتقة من الكلمة اليونانية Polis و التي تعني المدينة، بينما Politics أضحت تعني الاهتمام بشؤون المدينة، كما أن الديمقراطية تعود في أصولها إلى الكلمتين اليونانية Demos و Cratos و التي تعني سلطة سكان أحياء المدينة.

أولا: الدولة-المدينة

لقد كانت بلاد الإغريق قديما مقسمة إلى عدد من الدويلات تسمى كل منها دولة المدينة أو المدينة الدولة، لها أهمية و قدسية عند اليونانيين لأنها هبة إلهية تميز تحضرهم عن حياة البرابرة المتوحشون في القبائل الغابية، تعتبر المدينة وحدة سياسية لها رقعة جغرافية قد تضم مدينة واحدة أو عدة مدن صغيرة، بالإضافة إلى رقعة الريف المحيط و المجاور لها، و كل مدينة لابد لها من جيش و أسوار تحيط بها لحمايتها من الاعتداءات، قاعة مقر السلطة الحاكمة و أخرى للاجتماعات الرسمية، ساحة عامة يجتمع فيها عامة المواطنين، بالإضافة إلى اله خاص.

1. دولة المدينة اسبارطا:

قام النظام السياسي الإسبارطي على نوع من الديمقراطية الارستقراطية، و على الدستور المختلط الذي يجمع فيه عناصر الأنظمة الملكية و الأرستقراطية و الديمقراطية و غلبة الصبغة العسكرية عليه.

أ. النظام السياسي الاسبارطي:

يتجسد النظام السياسي لدولة المدينة اسبارطا في العناصر التالية:

1. **العنصر الملكي:** يوجد ملكان يحكمان معا يمثلان أسرتين مختلفتين، يمارسان سلطة سياسية متوازنة و متوازية تسمح لهما بقيادة الجيش مع مستشارين يتولون الإدارة و التفاوض مع الأعداء، و أداء الطقوس الدينية، و الفصل في منازعات الأمراء و النبلاء.
2. **العنصر الأرستقراطي:** ممثلا في مجلس الشيوخ مكونا من 28 عضوا من الأرستقراطيين الذين تجاوزوا الستين عاما، ينتخبهم الشعب مدى الحياة، مهمتهم تصريف شؤون الدولة، إعداد مشاريع القوانين و مناقشتها قبل عرضها على الجمعية العامة.
3. **العنصر الديمقراطي:** ممثلا في الجمعية العامة و هي المؤتمر العام لمواطني اسبارطا من الذكور البالغين سن الثلاثين، تجتمع مرة كل شهر بدعوة من المستشارين، من مهامها انتخاب الموظفين العامين و تقرير شؤون الحرب و السلم و الفصل في القضايا و المنازعات المتعلقة بتولي العرش .
4. **العنصر العسكري:** ممثلا في هيئة تضم خمسة مستشارين يرشحهم مجلس الشيوخ و تنتخبهم الجمعية العامة، و هي عنصر توازن مع سلطة الملكين، يمثل المستشارون محكمة عليا لها حق محاكمة الملك و الحكم عليه جنائيا، لهم حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد و رئاستها و متابعة تنفيذ قراراتها، كما لهم حضور اجتماع مجلس الشيوخ و رئاسته عند الحاجة، و المحافظة على نظام الدولة داخليا و خارجيا، و استخدام الجواسيس و جمع أخبار المدن المجاورة لحماية اسبارطا.

ب. النظام الاجتماعي الإسبارطي:

ينقسم المجتمع الإسبارطي إلى ثلاث طبقات هي:

1. طبقة المواطنين: و هم سكان اسبارطا الأصليين من سلالة الدوريان، يتم تأهيلهم تأهيلا خاصا عاليا ليصبحوا قادرين على تولي المهام السياسية و العسكرية بكفاءة، يمنع أفرادها من الاشتغال في أي مهنة لأن وظيفتهم هي السياسة و الحرب.
2. طبقة الأحرار: هم الأفراد الذين يعيشون عادة في القرى المنتشرة حول اسبارطا، يشتغلون في التجارة و الصناعة في المدينة، يدفعون الضرائب و يخدمون في الجيش ، لكن ليست لديهم حقوق سياسية أو مسؤوليات عسكرية، كما لم يكن بإمكانهم الزواج من طبقة المواطنين.
3. طبقة العبيد: هم الأفراد المملوكين مهمتهم الأعمال الشاقة و زراعة الأرض للطبقة الحاكمة، ليست لديهم أية حقوق سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

II. دولة المدينة أثينا:

تطور النظام الاجتماعي و السياسي في أثينا عبر مراحل متعددة إلى أن وصل إلى النظام الديمقراطي الذي اشتهرت به فيما بعد، و على خلاف العديد من المدن الإغريقية الأخرى، سمحت أثينا للعديد من الأجانب الإقامة فيها و التمتع بمزايا اجتماعية و اقتصادية مثل الأحرار.

أ. النظام السياسي لأثينا:

اشتمل النظام السياسي لدولة المدينة أثينا على العناصر التالية:

1. الحاكم أو الأركون: يختار من الطبقة الأرستقراطية مدى الحياة، ثم تقلصت لعشر سنوات تم تقليصها إلى سنة واحدة، كما تم زيادة الأراكنة إلى عشرة تحولوا إلى إداريين.
2. الجمعية أو المؤتمر العام: يضم جميع الذكور البالغين 20 سنة من جميع القبائل الأثينية، يجتمعون عشر مرات في السنة، وظيفتهم رسم السياسات العامة و إقرار القوانين و إعلان الحرب ..الخ.
3. مجلس ال500: يضم 500 عضو يفوق سنهم 30 سنة، تنتخبهم قبائل أثينا العشر بالتساوي، وظيفتهم إعداد مشاريع القوانين لعرضها أمام الجمعية بالإضافة إلى الإشراف على الموظفين و الشؤون المالية و الإدارية و الاتصال بالسفارات الأجنبية.
4. مجلس القادة العشر: مكون من عشر قادة عسكريين يمثلون كل قبيلة، مهمتهم تحمل المسؤوليات العسكرية و قيادة الجيش، دورهم مؤثر في الحياة السياسية في فترات الحروب.

5. محافل القضاء: تتألف من عدد كبير من الأعضاء يتراوح بين 201 و 501 عضو يفوق سنهم 30 سنة عن طريق القرعة، وظيفتهم إصدار الأحكام القضائية و اختيار صلاحية الموظفين العموميين، وكذلك الرقابة على دستورية القوانين.

ب. النظام الاجتماعي لأثينا:

ينقسم سكان أثينا إلى ثلاث طبقات هي:

1. طبقة المواطنين: هي أعلى طبقة في المجتمع تكتسب صفة المواطنة بالولادة و الوراثة، تتكون من الأحرار الأثينيين الأصليين و تشمل العامة و الأشراف، لهم الحق في المشاركة في الحياة السياسية و تولي المناصب الإدارية و السياسية و القضائية،
2. طبقة الأجانب: تتكون من الأجانب الأحرار الذين استقروا في المدينة و سمح لهم بمزاولة المهنة و الأنشطة التجارية، ليس لديهم صفة المواطنة و بالتالي ليس لديهم أي حقوق سياسية بل كتفوا بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فقط.
3. طبقة العبيد: هم أدنى طبقة اجتماعية تتكون من الرق المملوكين، مهمتهم تولي الأعمال الشاقة و الإنتاجية، ليس لديهم أية حقوق سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ثانيا: الديمقراطية الأثينية

1. تعريفها: الديمقراطية كلمة يونانية الأصل مركبة من كلمتين Demos و Cratos و التي تعني حكم أو سلطة سكان أحياء مدينة أثينا.
2. نشوء الديمقراطية و تطورها:

أ. لمحة تاريخية:

كان نظام الحكم في بداية تاريخ المدينة ملكيا مطلقا، لكنه لم يدم طويلا أمام إصرار النبلاء للوصول إلى السلطة و المشاركة في الحكم، حيث سرعان ما كوّن هؤلاء مجلسا استشاريا حول الملك سيطروا بعدها على مقاليد الحكم و بذلك تحول الحكم إلى نظام حكم أرستقراطي.

أول منصب انتزع صلاحيات من الملك هو قائد الجيش البوليماركوس Polimarchos، ثم منصب الأركون Archon الذي اختص بالشؤون الإدارية، ثم مجلس الستة المشرعين مشكلين مجلس التسعة

الذي حكم أثينا، بالإضافة إلى محكمة الأريوباغوس Areopagos المكونة من الموظفين المنتهية ولايتهم، و في الأخير تم إلغاء النظام الملكي و آل الحكم إلى الأراكنة.

ازداد عدد سكان أثينا في بداية القرن السابع ق.م بسبب السلم و الاستقرار، كما ازدهرت التجارة و أصبح الثراء هو المحدد الجديد للطبقات، و بدأت معها مطالب الأثرياء الجدي في الحصول على امتيازات سياسية و منافسة الأرستقراطيين، و بذلك توترت الأوضاع و جرت محاولات للانقلاب دفعت باتجاه الإصلاح قام بها عدد من الحكام أولهم دراكون Drakon تلاه صولون Solon و آخرون إلى أن تشكلت الديمقراطية الأثينية القائمة على مشاركة جميع المواطنين في الحكم.

ب. مراحل تطور الديمقراطية الأثينية:

تطورت الديمقراطية الأثينية عبر سلسلة من المبادرات و الإصلاحات السياسية نوجزها فيما يلي:

■ إصلاحات صولون Solon:

كان نبيلاً اختاره قومه حاكماً أركونا عام 594 ق.م، قام بسن القوانين التي أجاز فيها للأغنياء الأثينيين المشاركة السياسية و التمتع بالمناصب الرسمية (اللبنة الأولى في بناء الديمقراطية)، كما قام بتحسين ظروف التقاضي للفقراء و اعتق من كان عبداً بسبب الدين، ثم ألغ عبودية الدين بين الأثينيين.

■ إصلاحات بيسيستراتوس Pisistratos:

حكم لمدة عشرين سنة و كان حكمه مستتيراً استمر في الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و توسيع المشاركة الشعبية، لكن بوفاته تحول الحكم في عهد ولديه "هيبياس" و "هيبارخوس" إلى حكم الطغيان، انتهى ذلك في النهاية بانقلاب عسكري قام به "كليستينيس".

■ إصلاحات كليستينيس Kleisthenes:

حيث وضع اللبنة الثانية في بناء صرح الديمقراطية بإلغاء ارتباط المواطنين بقبائلهم، و حل مكانه الارتباط الجغرافي الإداري بمحل الإقامة، و بذلك قضى على أسس النظام الأرستقراطي القائم على أساس النسب، كما قام بتقسيم الحكم إلى مؤسسات عامة منتخبة بحيث يتم انتخاب كل وحدة إدارية لممثليها في مجلس القادة و الجمعية.

■ إصلاحات بيركليس Pericles:

تحولت أثينا في عهده إلى إمبراطورية بعد قيادتها لحلف هيليني ضد الفرس، يعتبر عصر بيركليس هو العصر الذهبي الأثيني بسبب إصلاحاته الديمقراطية و الرخاء الذي حققه للأثينيين ، و من بين ما قام به هو تحويل مهام الأراخنة من مهام سياسية إلى مهام تنفيذية للقوانين التي تصدرها الجمعية و مجلس الخمس مئة، كما قام بتقسيم المحاكم إلى ابتدائية و استئنافية، و إعطاء أجور للمحلفين حتى يضمن نزاهتهم.

ج. ايجابيات و سلبيات الديمقراطية الأثينية:

حكم القانون: حيث أصبح كل من الحاكم و المحكوم ملزم بطاعة القانون حتى و لو كان مجحفا في حقه مثلما امتثل سقراط لتنفيذ حكم الإعدام المجحف في حقه و رفضه الهروب .

المساواة: مع إلغاء النفوذ الأرستقراطي تدريجيا أصبح هناك مساواة كاملة بين جميع المواطنين.

حرية التعبير: أصبح لجميع المواطنين حرية القول و إبداء الرأي و مناقشة القضايا العامة داخل الجمعية العمومية، إضافة إلى إتاحة الفرصة للأدباء و المفكرين في التعبير عن آرائهم.

أما سلبياتها فتمثلت في:

*المبالغة في حرية التعبير أدت إلى انتهاك حرية الآخرين.

*تحقيق المساواة بين جميع المواطنين خاصة بين المتعلم و الجاهل أضرت بالديمقراطية و بالمجتمع، و أدت إلى انتشار السفسائيين الذين يسعون عبر فنون الخطابة لاستمالة العامة من الناس و أخذ أصواتهم و بذلك انتشر حكم الغوغاء.

*أصبحت الأغلبية في الجمعية العامة من عامة الشعب هي الحاكم الفعلي بدل القانون لأن القانون يسن و يفسر وفقا لرأي الأغلبية و التي غالبا ما تكون غير متعلمة أو غير مختصة.

*سعى النظام الديمقراطي الأثيني للسيطرة على المدن اليونانية الأخرى فأدى إلى اندلاع حروب عديدة، في توجه يتنافى مع مبادئ الديمقراطية التي يؤمن بها الأثينيون أنفسهم.